عريضة وطنية للمطالبة بتقنين استعمال الكيف

المجتمع المدني بالريف يتحرك من أجل خلق حركة استثمارية عبر الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي

طرحت «مجموعة نداء من أجل تقنين زراعة القنب الهندي بالمغرب» عريضة وطنية من أجل فتح نقاش واسع حول مطالب تقنين زراعة واستعمال القنب الهندي (الكيف). وأفادت مصادر من المجموعة أن الهدف من هذه العريضة هو قياس مدى تفاعل المواطنين مع هذه المطالب التي تهدف بالدرجة الأولى إلى الاستفادة من زراعة ارتبطت تاريخيا ببلادنا، خاصة بمنطقة كتامة، وتوسعت حقولها لتشمل عدة مناطق، ولم تنفع كل السياسات الحكومية للحد منها، كما لم تنفع في إيجاد مخرج للسكان المستفيدين من محاصيلها، إذ رغم كل الاستراتيجيات التي سطرتها الدولة، مازالت العائلات في المناطق التاريخية للكيف في المغرب تتعاطى النشاط نفسه وتعتبر أن مردوده أكثر بكثير من أي زراعة بديلة أخرى، إضافة إلى أنه لا يتطلب منهم بذل مجهود أكبر ولا يخضع إلى ظروف طبيعية معينة.

دعت المجموعة ذاتها إلى تشكيل منتدى وطني للتفكير في الموضوع في أفق توحيد الرؤى والتدخلات بين مختلف الفاعلين، و«تنظيم سلسلة ندوات علمية وسياسية حول الموضوع في إطار تعزيز وتطوير النقاش في جو من الديمقراطية واحترام الآراء، وتعزيز التواصل مع التنظيمات الحزبية والجمعوية والعرفية المدافعة عن الاستعمال الطبي والصناعي للقنب الهندي على المستوى الدولي، في إطار الاستفادة من طرائق ترافعها».

وتعتبر المجموعة في وثيقة أعدتها في شهر أبريل الماضي، وضمنتها جملة اقتراحات لتقنين استعمالات الكيف، أن تقنين زراعة القنب الهندي واستعماله لأغراض نافعة وفي بعض الأحيان ضرورية، يعد من «أولويات الحلول التي يمكن مناقشتها»، مشيرة إلى أن «الاستعمالات الطبية لنبتة القنب الهندي أخذت تتطور في الوقت الراهن إلى حد كبير، إذ تستخلص منها مجموعة من الأدوية والعلاجات الفعالة خاصة للحد من الآلام الشديدة لدى المرضى المصابين بداء فقدان المناعة المكتسبة أو السرطان، إلى جانب علاجات أخرى، وذلك بمجموعة من بلدان العالم المتقدمة التي تبنت بشكل لا رجعة فيه دعم وتطوير هذا الاستعمال، من ضمنها بريطانيا وكندا وسويسرا وإسبانيا وهولندا وبلجيكا وكذا مجموعة كبيرة من الولايات الأمريكية».

إضافة إلى الاستعمال الطبي، فإن لنبتة القنب الهندي استعمالات أخرى ناجحة وذات فعالية ومميزات خاصة في كثير من الميادين الصناعية، حسب ما أوردته المجموعة نفسها في وثيقتها، إذ قالت «لها استعمالات كثيرة في كثير من الميادين الصناعية يصعب حصرها عدديا، والتي تعود أصول كثير منها إلى آلاف السنين، إذ وجدت شهادات ترجع إلى ما يناهز أربعة آلاف سنة حول استعمال أليافه في تصنيع مجموعة من المواد مثل النسيج والحبال والأشرعة، لتمتد بعد ذلك إلى صناعة الملابس والأحذية والأقمشة وما يماثلها، كما يتم استخدامها أيضا في مجال الصناعات الورقية والغذائية وكذا في إعداد أعلاف خاصة بالحيوانات والطيور إلى جانب الصناعات المرتبطة بمواد النظافة والتجميل، كما تستخدم نبتة القنب الهندي بشكل واسع في ميدان البناء كعازل حراري وفي صناعة الإسمنت ومواد أخرى».

واعتبرت المجموعة في سياق توضيحاتها، أن مزايا هذه النبتة تسمح باستغلالها بشكل، وصفته بـ«الإيجابي» و«المقبول» في إطار من الشرعية القانونية، وذلك في سبيل خلق وإبداع عدة استعمالات مفيدة ونافعة، و«استثمارها في خلق اقتصاد بديل بدون زراعة بديلة بمناطق زراعة القنب الهندي على مستوى الشمال المغربي، خاصة مع ما يشهده هذا المجال من تقدم واضح وملموس تعززه كل يوم النتائج المختبرية والتشريعات المرتبطة باستعمالاته بعدد من بلدان العالم، والتي يمكن أن تكفل لنا حلولا أكثر واقعية لمعضلة الزراعات غير المشروعة التي فشلت في التصدي لها كافة السياسات المتبعة إلى حد الآن».

وأوضحت المجموعة في وثيقتها أن السياسات الفجائية والحاسمة، عبر مختلف مراحلها، أدت إلى خلق مجموعة من التوترات على مستوى المناطق المعنية مباشرة بزراعة القنب الهندي، بسبب «تهديدها لمصدر الرزق الوحيد لسكانها الذين يعيشون في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية مزرية، ساهمت في تشكلها وتكريسها سياسات نظام الحماية والحكومات المتعاقبة لما بعد الاستقلال، وهو ما حذا بالدولة إلى التغاضي عن زراعة القنب الهندي في نطاق محدود للغاية بمنطقة كتامة مع محاربته في باقي مناطق توسعه وإن بكيفية محتشمة، كل ذلك تم في ظل غياب لأية بدائل حقيقية لهذه الزراعة، مما انعكس سلبا على سياسة الدولة في هذا المجال».

وأوضحت «مجموعة نداء من أجل تقنين زراعة القنب الهندي بالمغرب» أن تدبير هذا الملف اقتصر في جميع مراحل تشكله وتفعيله، على المؤسسات الرسمية التابعة إلى الدولة ولهيأة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية لمراقبة المخدرات، وهو ما أفرز، تسجل المجموعة، نتائج غير مرضية سواء بالنسبة إلى هذه الأطراف أو لغيرها، وأدى إلى «تفاقم أزمة الوضع الذي يخضع بشكل مباشر إلى هذه التدخلات، مما أسفر عن وضع غير سليم سواء بالنسبة إلى الدولة من جهة ، وإلى المستفيدين من هذه المساحات المزروعة من جهة أخرى».

ضحى زين الدين

الكيف زرع أول مرة بكتامة في عهد السلطان مولاي الحسن

عرفت الدولة المغربية تاريخيا زراعة القنب الهندي منذ القرن 16، إذ اقتصرت في مراحلها الأولى على خمسة دواوير بكل من منطقتي كتامة وبني خالد في شمال البلاد، ليتم السماح بها لاحقا بإذن من السلطان مولاي الحسن ابتداء من سنة 1890 ميلادية في المنطقتين ذاتيهما، وبعد احتلال المغرب من طرف الدولتين الإسبانية والفرنسية بموجب معاهدة الحماية سنة 1912 ميلادية تم تدعيم زراعة القنب الهندي. في إطار قانوني. في عدة مناطق جديدة على مستوى التراب المغربي، خاصة الموجودة منها تحت نفوذ سلطة الاحتلال الإسباني، وهذه الزراعة كانت موجهة أساسا للاستهلاك المحلي كما في باقي مناطق المغرب ذات النفوذ الفرنسي، قبل أن يتم حظرها على المستوى التشريعي عبر مراحل زمنية متباعدة في ظل الحماية، بلغت أوجها مع استقلال المغرب سنة 1956 ميلادية.

الخياري: لابد من دعم الاستعمالات المشروعة للقنب الهندي

عضو مجموعة نداء من أجل تقنين زراعة الكيف يقول إن دولا استفادت من الوضع

قال أحد أعضاء مجموعة نداء من أجل تقنين زراعة القنب الهندي وتوجيه استعمالاته، شكيب الخياري، إن الزمن أثبت أن الزراعات البديلة للقنب لم توفر للعائلات التي تمتهن زراعته البديل الحقيقي، مضيفا أنه عوض اجتثاث مزروعات القنب الهندي يجب تقنين استعمالاته بطريقة مشروعة، خاصة في المجالين الطبي والصناعي.تفاصيل أخرى في الحوار التالي:

● طالبتم بضرورة تقنين استعمال الكيف، وأكدتم أن ذلك سيساعد على تنمية المنطقة، كيف ذلك؟ وهل قمتم بأي دراسة تثبت صحة اقتراحاتكم؟

● لقد تم طرح فكرة تقنين زراعة القنب الهندي بالمغرب في إطار شمولي ينبني على خلق شروط تنمية بديلة بمناطق الزراعة التاريخية بالريف بدون اللجوء إلى زراعات بديلة، وذلك بعد فشل مختلف التجارب التي خاضتها الدولة المغربية بتنسيق مع الهيأة الأممية في هذا المجال، منذ بداية الثمانينات، والتي تأسست على اجتثاث محاصيل القنب الهندي وتعويضها بزراعات بديلة. واعتقدت الدولة أن هذه الزراعات ستوفر لعائلات الفلاحين مداخيل مهمة تغنيهم عن الانخراط في حلقات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، في حين أن التقارير الرسمية التي رصدت هذه التجارب أقرت بمحدودية نتائجها أو فشلها بسبب عوائق جغرافية واقتصادية وثقافية.

فمن خلال دراستنا لمختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة وموجهي سياستها في هذا المجال سواء هيأة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، خلصنا إلى أنه من الضروري، بل ومن المنطقي أن يتم الحديث عن محاربة استعمالات معينة لنبتة القنب الهندي وهي الاستعمالات غير المشروعة في مقابل السماح ودعم الاستعمالات الأخرى المشروعة خاصة في المجالين الطبي والصناعي، والتي أخذت في التطور والتقدم، يوما بعد يوم، في مجموعة من الدول المتقدمة مثل السويد وكندا وفرنسا وإسبانيا وهولندا وغيرها، وذلك بدل اعتماد سياسات تعاكس حتى السياسات الوطنية والدولية لمحاربة الفقر والهشاشة وعدم الاستقرار بحجة محاربة الاتجار غير المشروع في المخدرات، ففي الوقت الذي يعدم فيه مصدر الرزق الوحيد لعائلات بسيطة يبقى بارونات المخدرات الحقيقيون في منأى عن الحساب.

هذا ويجب استحضار الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون الدولي في هذا المجال لتنمية منطقة الريف، خاصة من طرف مؤسسات الدول الأوروبية في إطار تحملها لمسؤوليتها التاريخية، إذ أن زراعة القنب الهندي قد تطورت بالمغرب على يد الاستعمارين الإسباني والفرنسي بتوجيه من القوى الاستعمارية، أثناء مؤتمر الجزيرة الخضراء، والتي من بين ما أسفرت عنه إحداث شركة متعددة الجنسية بطنجة أطلق عليها آنذاك اسم شركة «التبغ والكيف»، والتي عهد لها مراقبة وتسويق هذا المنتوج، ثم استفادت كثير من هذه الدول، في مراحل لاحقة ولحدود الآن، من أموال الكيف المغربي عبر التغاضي عن كبار المهربين المغاربة ومن ضمنهم المبحوث عنهم من طرف السلطات المغربية والذين توفر لهم الحماية الكافية في مقابل استثمار أموالهم في مشاريع استثمارية بين المتوسطة والضخمة فوق التراب الأروبي.

● وما هي الضمانات التي ترونها مناسبة لعدم استخدام نبتة القنب الهندي في أعمال غير مشروعة تحت غطاء القانون؟

● أولا يجب التأكيد أن سياسة اجتثاث المساحات المزروعة بالقنب الهندي لا تعني بالضرورة محاصرة التهريب الدولي للمخدرات، بل إن مافيات المخدرات قد انتقلت إلى تبني بدائل أخرى هي أكثر خطورة على الإنسان من مستخلص الكيف مثل الاتجار في العقاقير المخدرة الاصطناعية والكوكايين والهروبين إلى جانب انخراط عدد منها في تزويد الشبكات الإرهابية والإجرامية بالأسلحة، وهو ما أكدته العديد من التقارير الرسمية الوطنية والأجنبية وحتى الصادرة منها عن هيأة الأمم المتحدة.

● وهل للقنب الهندي المغربي خصائص تميزه؟

● القنب الهندي الذي نتحدث عنه هو نوع ذو خصائص معينة ويتم استخدامه على نطاق واسع بمجموعة من دول العالم، في إطار منظومة من التشريعات الصارمة المتعلقة بعمليتي الإنتاج والتوزيع، إذ يفرض على كل دولة تعتزم تقنين هذا النوع من القنب التوفر على مكتب وطني خاص يعهد له مراقبة مختلف تلك العمليات بما فيها مراقبة الحقول وكافة العاملين بها.

وكثير من المغاربة يعتقدون أن المغرب هو البلد الوحيد الذي يعرف هذه الزراعة أو أنه الوحيد الذي يتوفر على حقول مكشوفة أمام مرأى الجميع، وهو اعتقاد غير صحيح، إذ أن فرنسا تتوفر على آلاف الهكتارات من حقول القنب الهندي المكشوفة والتي توجد على جوانب الطريق العام في مجموعة من المناطق ذات الطابع القروي، والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى سويسرا ودول أخرى، وهي حقول موجهة للصناعات الدوائية والغذائية والنسيجية والورقية وغيرها من الاستخدامات النافعة والإيجابية.

وتوجد في هذا الصدد ترسانة قانونية كافية كفيلة بضمان عدم استخدام منتوج هذه الحقول في استخدامات غير مشروعة، ويمكن للمغرب أن يستفيد من هذه التجارب الدولية.

أجرت الحوار: ض.ز

حقول الكيف أكثر مردودية من حقول القطن وأقل استهلاكا للماء

قال شكيب الخياري، أحد فعاليات المجموعة ...إن لنبتة القنب الهندي مستقبل مميز في مختلف المجالات الصناعية، إذ أكد أنه على مستوى بعض البلدان الأوربية تقوم مجموعة من المختبرات بإعداد دراسات علمية حول الموضوع، حتى انتقل التفكير إلى إمكانية تعويض القطن بالقنب الهندي، إذ أن إنتاج ألياف القنب الهندي على الأرض نفسها أكثر من إنتاج ألياف القطن بـ 25 مرة و60 مرة أكثر من ألياف الكتان، ويستهلك حقل القنب الهندي كميات أقل بكثير من المياه والمبيدات الحشرية.

وزاد الخياري أن القنب الهندي رافق البشرية منذ أزيد من ثمانية آلاف سنة في مجال التطبيب والصناعات النسيجية والورقية، وكان أشهر المواد النباتية الصناعية قبيل الثورة الصناعية على اعتبار جودة أليافه ونموه السريع، مضيفا أن أغلب المغاربة الذين يقودون سيارات من نوع «مرسيدس» لا يعرفون أن كثيرا من عناصرها الداخلية مصنوعة من القنب الهندي، وأن أول سروال لبسوه من نوع «جينز ليفيس» صنع كذلك من ألياف نبتة الكيف مائة في المائة.

وبالنسبة إلى ما هو مفترض أن يكون بالمغرب، قال الخياري، إنه إذا ما تم تقنين زراعة واستغلال القنب الهندي، فإن الأمر «لا يمكن أن يتحقق في ظل التهميش والعزلة التي تعيشها المناطق التاريخية لزراعة الكيف والريف بشكل عام،

ويتطلب الأمر إرادة سياسية حقيقية لوضع استراتيجية واضحة المعالم ومحددة في الزمن لرفع العزلة، تخصص لها ميزانيات خاصة واستثنائية في إطار التعاون الدولي، حينها يمكن التخطيط للوضع الاقتصادي الجديد بالمنطقة والتفكير في خلق حركة استثمارية مؤسسة على هذه الزراعة، ولم لا تصدير هذه المنتجات إلى الخارج ما دام المغرب يتوفر على حقول واسعة وذات جودة عالية».

ض.ز

في سطور

- شكيب الخياري: من مواليد 1979
- عضو «مجموعة نداء من أجل تقنين زراعة القنب الهندي بالمغرب»
- رئيس جمعية الريف لحقوق الإنسان
- فاعل جمعوي وحقوقي نشيط في منطقة الريف